الفهرس

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: قضاء التأديب ودور النيابة الإدارية في الدعوى التأديبية	٧
الفصل الأول: قضاء التأديب في مصر	٨
المبحث الأول: نشأة قضاء التأديب في مصر	٩
المبحث الثاني: تشكيل المحاكم التأديبية	١١
المطلب الأول: المحاكم التأديبية العليا	١٢
الوضع القانوني لشاغلي وظيفة كبير وتأثيره على معيار الإختصاص بالتحقيق والمحاكمة	١٣
المطلب الثاني: المحاكم التأديبية للمستويات الأدنى	٢٢
المبحث الثالث: إختصاص المحاكم التأديبية	٢٣
المطلب الأول: العاملون الذين يجوز إحالتهم للمحاكمة التأديبية.	٢٤
الفرع الأول: طائفة الموظفون العموميون	٢٥
الفرع الثاني: طائفة الموظفون العموميون حكماً	٢٦
المطلب الثاني: العاملون الذين لا يجوز إحالتهم للمحاكمة التأديبية.	٣٢
الفرع الأول: الخاضعون لقوانين خاصة.	٣٣
الفرع الثاني: بالتطبيق لقوانين الخصخصة	٣٦
أولاً: الشركات القابضة	٣٨
ثانياً: الشركات التابعة	٣٩
المبحث الرابع: مدى الإرتباط بين إختصاص النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.	٥٠
المطلب الأول: إختصاص النيابة الإدارية	٥٢
المطلب الثاني: إختصاص المحاكم التأديبية	٥٧

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: مدى الإرتباط في الإختصاص.	٥٨
الفرع الأول: الإرتباط بين إختصاص النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.	٥٩
الفرع الثاني: إنتفاء إختصاص كل من النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.	٦١
الفرع الثالث: إختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق وإنحسار إختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع العقوبات.	٦٢
الفرع الرابع: إختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع العقوبات التأديبية وإنحسار إختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق.	٦٤
النظام التأديبي لأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة الخاضعين للقانون رقم ١٩٧٣/٤٧.	٦٤
المبحث الخامس: ضوابط الإختصاص	٧٤
الفصل الثاني: مراحل الدعوى التأديبية ودور النيابة الإدارية بشأنها.	٧٩
المبحث الأول: تحريك الدعوى التأديبية.	٨١
المبحث الثاني: إحالة الدعوى التأديبية للمحكمة	٨٤
المطلب الأول: طبيعة قرار الإحالة.	٨٦
المطلب الثاني: بطلان قرار الإحالة.	٨٨
الفرع الأول: بطلان قرار الإحالة لصدوره من سلطة غير مختصة.	٨٩
الفرع الثاني: بطلان قرار الإحالة لعدم سابقة التحقيق مع المحال للمحاكمة.	٩٢

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: بطلان قرار الإحالة متى قامت خصومة جدية مع سلطة الإحالة.	٩٧
المبحث الثالث: رفع الدعوى التأديبية	١٠٤
المطلب الأول: حجية قرار الإتهام	١٠٨
المطلب الثاني: مكونات قرار الإتهام.	١١١
الفرع الأول: المتهمون	١١٢
الفرع الثاني: الوقائع	١١٤
الفرع الثالث: النصوص القانونية الواجبة التطبيق	١١٩
البند الأول: الخطأ في مواد الإتهام	١٢٢
البند الثاني: خلو قرار الإتهام من النصوص القانونية	١٢٣
المطلب الثالث: مدى تقيد المحكمة التأديبية بقرار الإتهام	١٢٤
الفرع الأول: القاعدة العامة تقيد المحكمة التأديبية بقرار الإتهام	١٢٦
الفرع الثاني: حدود سلطة المحكمة التأديبية في التصدى لوقائع لم ترد في قرار الإتهام.	١٢٨
الفرع الثالث: سلطة المحكمة التأديبية في إقامة الدعوى على متهمين جدد.	١٣٣
الفرع الرابع: سلطة المحكمة التأديبية في إضفاء الوصف القانوني الصحيح للوقائع	١٣٦
المطلب الرابع: حالات إلتزام النيابة برفع الدعوى وجوباً	١٣٨
الفرع الأول: رفع الدعوى بناء على طلب الجهة الإدارية	١٤٠
الفرع الثاني: رفع الدعوى بناء على طلب الجهاز المركزي للمحاسبات	١٤٢

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: رفع الدعوى بناء على طلب التفتيش الفني على الإدارات القانونية بوزارة العدل.	١٤٨
المبحث الرابع: مباشرة أو إستعمال الدعوى التأديبية	١٥٠
المطلب الأول: مباشرة إجراءات الدعوى أمام المحكمة	١٥٣
المطلب الثاني: الطعن في الأحكام	١٥٦
المبحث الخامس: عوارض الدعوى التأديبية	١٦٢
المطلب الأول: وقف الدعوى التأديبية.	١٦٤
الفرع الأول: أنواع الوقف	١٦٥
البند الأول: الوقف بقوة القانون	١٦٦
البند الثاني: الوقف بحكم المحكمة	١٦٩
أولاً: الوقف الجزائي	١٦٩
ثانياً: الوقف للفصل في مسألة أولية	١٧٠
ثالثاً: الوقف الوجوبي للدعوى التأديبية	١٧٢
رابعا: الوقف الجوازي للدعوى التأديبية	١٧٩
١- الوقف الجوازي للدعوى التأديبية للفصل في الدعوى الجنائية.	١٨٠
٢- الوقف الجوازي للدعوى التأديبية للفصل في مسألة دستورية.	١٨٥
٣- الوقف الجوازي للدعوى التأديبية إعمالاً للمادة رقم ٢١٩ من قانون المرافعات.	١٨٩
البند الثالث: الوقف الإتفاقي	١٩١
الفرع الثاني: طبيعة الحكم الصادر بوقف الدعوى التأديبية	١٩٣
البند الأول: موقف محكمة النقض	١٩٤
البند الثاني: موقف المحكمة الإدارية العليا	١٩٧

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: دور النيابة الإدارية في حالة وقف الدعوى التأديبية	٢٠٢
البند الأول: الطعن على الحكم الصادر بالوقف	٢٠٣
البند الثاني: متابعة سبب الوقف	٢٠٧
البند الثالث: تعجيل الدعوى بعد إنتهاء الوقف	٢١١
الفرع الرابع: آثار وقف الدعوى التأديبية	٢١٢
الفرع الخامس: إنتهاء الوقف	٢١٤
المطلب الثاني: طلب المحكمة إستيفاء التحقيق ودور النيابة الإدارية في ذلك	٢١٧
المطلب الثالث: مدى جواز الإدعاء المدني أمام المحاكم التأديبية	٢٢١
الباب الثاني: الأحكام الموضوعية بشأن الإحالة للمحاكمة التأديبية	٢٣١
الفصل الأول: حالات الإحالة للمحاكمة التأديبية	٢٣٢
المبحث الأول: حالات الإحالة الجوازية	٢٣٤
المطلب الأول: الإحالة طبقاً للمادة رقم ٢/١٢ من القانون رقم ١٩٥٨/١١٧ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية	٢٣٥
المطلب الثاني: الإحالة طبقاً للمادة رقم ١٤ من ذات القانون المنوه عنه	٢٣٨
المبحث الثاني: حالات الإحالة الوجوبية	٢٣٩
المطلب الأول: الإحالة لعدم وجود العامل في العمل	٢٤٥
المطلب الثاني: الإحالة في حالة إنتهاء الخدمة	٢٤٦
الفرع الأول: التأصيل القانوني لهذه الحالة	٢٤٦
الفرع الثاني: شروط وضوابط الإحالة للمحاكمة في هذه الحالة	٢٥١

Scanned by CamScanner

البند الأول: بشأن الجريمة التأديبية ذات الوصف الإداري.	٢٥٢
شرط البدء في التحقيق قبل إنتهاء الخدمة	٢٥٢
البند الثاني: بشأن الجريمة التأديبية ذات الوصف المالي.	٢٥٥
أولاً: شروط توافر الوصف المالي	٢٥٦
- معيار التمييز بين المخالفات المالية والإدارية.	٢٥٧
- معيار القاعدة القانونية التي خولفت	٢٥٧
- معيار النتيجة الإجرامية المترتبة على الفصل أو الإمتناع.	٢٥٨
ثانياً: ضياع حق من الحقوق المالية	٢٦٥
ثالثاً: مراعاة القيد الزمني	٢٦٧
الفصل الثاني: من له طلب الإحالة للمحاكمة	٢٦٩
المبحث الأول: الإحالة بناء على إرادة النيابة الإدارية	٢٧١
المبحث الثاني: الإحالة بناء على إرادة جهات أخرى	٢٧٣
المطلب الأول: في حالة الإحالة من الجهة الإدارية	٢٧٤
المطلب الثاني: في حالة الإحالة من الجهاز المركزي للمحاسبات	٢٨١
الفصل الثالث: متى يعد المتهم محالاً للمحاكمة التأديبية	٢٨٥
المبحث الأول: الإحالة بناء على إرادة النيابة الإدارية	٢٨٦
المبحث الثاني: الإحالة بناء على إرادة جهات أخرى	٢٩١

Scanned by CamScanner

الفصل الرابع: طبيعة المواعيد في حالات الإحالة للمحاكمة التأديبية	٢٩٦
المبحث الأول: المواعيد من حيث كونها ظرفا زمنيا	٢٩٨
المطلب الأول: المواعيد الكاملة والمواعيد الناقصة	٢٩٩
المطلب الثاني: المواعيد في حالة الإحالة للمحاكمة التأديبية "مواعيد ناقصة".	٣٠٢
المبحث الثاني: المواعيد من حيث الجزاء المترتب على إنقضائها	٣٠٥
المطلب الأول: معيار التمييز بين المواعيد التنظيمية ومواعيد السقوط	٣٠٦
المطلب الثاني: المواعيد التنظيمية في حالة الإحالة للمحاكمة التأديبية	٣١٠
الفرع الأول: الميعاد المقرر لجهة الإدارة لإخطار الجهاز المركزي بقرارات الجزاءات	٣١١
الفرع الثاني: الميعاد المقرر للنيابة الإدارية لمباشرة الدعوى التأديبية بناء على طلب الجهاز	٣١٤
المطلب الثالث: مواعيد السقوط في حالات الإحالة للمحاكمة التأديبية	٣١٩
الفرع الأول: الميعاد المقرر لطلب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.	٣٢٠
التطبيقات القضائية بشأن هذا الطلب	٣٢٤
الفرع الثاني: الميعاد المقرر للجهة الإدارية المختصة	٣٤٢
الفصل الخامس:آثار الإحالة للمحاكة التأديبية	٣٤٦
المبحث الأول: عدم جواز التصرف في الدعوى من الجهة الإدارية	٣٤٧

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: عدم جواز عقاب المستهم المحال إلى المحاكمة التأديبية	٣٤٨
المطلب الثاني: عدم جواز التنازل عن طلب الإحالة للمحاكمة	٣٥٢
المبحث الثاني: عدم جواز ترقية العامل المحال	٣٥٥
المبحث الثالث: عدم جواز قبول إستقالة العامل المحال	٣٥٨
المطلب الأول: حالة الإحالة للمحاكمة	٣٦٠
الفرع الأول: الإستقالة التيسيرية	٣٦٤
الفرع الثاني: المعاش المبكر	٣٦٥
المطلب الثاني: حالة الإستقالة الضمنية	٣٦٦
المبحث الرابع: أثر الإحالة في حالة إنتهاء الخدمة	٣٧١
الخاتمة	٣٧٣
المراجع	٣٧٥
الفهرس	٣٧٧

Scanned by CamScanner